

أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية الصيرفة التقليدية (دراسة قياسية على مصرف BEA في الجزائر خلال الفترة 2011-2020)

The impact of the bank financing for small and medium enterprises on the profitability of traditional banks (An econometric study on BEA Bank in Algeria during the period 2011-2020)

بوخروبة ابتسام*، مخبر permanan، مدرسة الدراسات العليا التجارية (الجزائر)،

boukharoubaittissam@gmail.com

شنوفي نور الدين، مخبر permanan، مدرسة الدراسات العليا التجارية (الجزائر)،

chennoufi.nord@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/01

تاريخ الاستلام: 2022/11/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية الصيرفة التقليدية في الجزائر مع الإشارة الى دراسة حالة مصرف BEA خلال الفترة (2011-2020). باعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS. وقد توصلت نتائج الدراسة الى وجود أثر معنوي وإيجابي بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممثل بالقروض والربحية المصرفية والمتمثلة بمؤشرين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

كلمات مفتاحية: صيرفة تقليدية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ربحية مصرفية، مصرف BEA.

تصنيفات JEL : C29، M13، G21

Abstract:

This study aimed to measure the impact of bank financing for small and medium enterprises on the profitability of traditional banks in Algeria, a case study of BEA Bank during the period (2011-2020). We have adopted OLS.

* المؤلف المرسل.

The results of the study was measured by the ratio of the study found a significant and positive effect between bank financing represented by loans and banking profitability indicators the rate of return on equity and the rate of return on assets.

Keywords: Traditional Banks; SME; Profitability of Banks; BEA Bank.

Jel Classification Codes: C29, G21, M13

1. مقدمة :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامية الأساسية لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الأنشطة في جميع الدول، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق الوظائف وتطوير الخدمات بشكل عام، حيث أن توفر البنية الأساسية يعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمارات لجميع المجالات، كما تعتبر الربحية المصرفية من المواضيع المهمة في المصارف التجارية التي تعتبر المصدر الأول لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تعتبرها من أهم مؤشرات النجاح ومن أبرز عوامل الثقة والاطمئنان للمشاركين والمتعاملين مع القطاع المصرفي من مساهمين وعملاء ومستثمرين وهذا ما يشير الى علاقة وثيقة بين الربحية المصرفية والتمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى نجاح المصارف وقدرتها على الاستمرارية والمنافسة والذي ينعكس إيجابا على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإشكالية الدراسة: بناء على ما سبق عرضه يمكن صياغة المشكلة الرئيسة للدراسة كالتالي:

ما مدى مساهمة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة ربحية المصرف BEA في

الجزائر خلال الفترة (2011-2020)؟

وبغرض الإلمام بجميع النواحي التي يتضمنها السؤال الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصيرفة التقليدية والربحية المصرفية؟
- ما هو تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على حقوق الملكية للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الأصول للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر؟
- فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤل المطروح سنعتمد في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على حقوق الملكية للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الأصول للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر
- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:
- التطرق الى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل المصرفي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم الربحية المصرفية.
- قياس أثر التمويل المصرفي على ربحية المصرف BEA في الجزائر باعتماد على مؤشرين هما معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.

منهج الدراسة:

لدراسة العلاقة بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربحية الصيرفة التقليدية دراسة حالة مصرف BEA في الجزائر تم اتباع المنهج الوصفي من أجل التعرف على المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم استخدام الطرق القياسية استنادا بالقوائم المالية الخاصة بالمصرف BEA في الجزائر للفترة (2011-2020) بهدف اختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، بالتطبيق على برنامج Eviews 12.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (العربي قلاع الدم، علي بن ساحة وحمزة عمي السعيد، 2020) بعنوان "أثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية" هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الطرق

المستخدمة في عملية تسعير القروض المصرفية وأثرها على ربحية البنوك، مع الوقوف السليم على متطلبات هذه العملية في ظل بيئة متغيرة باستمرار ومدى ارتباطها بالنظام المصرفي، واعتمدت على استخدام المنهج القياسي والمنهج التحليلي في إجراء هذه الدراسة من خلال القوائم المالية الخاصة ببنك CNEP ورقلة للفترة الممتدة بين 2012-2016 باختيار برنامج EXCEL MICROSOFT وبرنامج EVIEWS لبناء وتقدير النموذج الاقتصادي، واستخدمت الدراسة متغيرين معدل العائد على الحقوق الملكية ROE وصافي الربح بعد الضريبة كمتغيرات تابعة تعبر عن الربحية المصرفية والتغير النسبي لأسعار القروض كمتغير مستقل.

2. دراسة (بوعزيز أزهر، بوعمره حسن وحسيني وسام، 2022) بعنوان "أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)" أجريت الدراسة على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) وهدفت الى معرفة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية، تم قياس مخاطر الائتمان بنسبة مجموع القروض الممنوحة الى مجموع الأصول وربحية البنوك بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وقد أظهرت نتائج تقدير النماذج الساكنة لبيانات البائل المستخدم برنامج 10 EvIEWS ،علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر عند مستوى دلالة 5. %.

3. دراسة (سفيان الشارف بن عطية، 2022) بعنوان "أثر التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية مصرف السلام في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)" هدفت الدراسة الى تقدير أثر التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية مصرف السلام في الجزائر خلال الفترة (2011-2020) باستخدام السببية لأنجل جرانجر وتقدير معادلة الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرين عند الفرق الثاني باستخدام اختبار ADF و PP وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية موجبة في اتجاه واحد بين الناتج الأرباح التمويلية

وتحويل المؤسسات الخاصة. كما بينت نتائج الانحدار البسيط وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتمويل
المؤسسات لصغيرة والمتوسطة.

ولقد تم تقسيم الدراسة الى محورين:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية بنك BEA

2. المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

خلال هذا المحور تم تقديم إطار مفاهيمي حول الصيرفة التقليدية حسب ما جاء به المشرع الجزائري
ثم إعطاء تعريف حول الربحية المصرفية ومؤشراتها وأخيرا تقديم مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتماد
على التعريف المعتمد في الجزائر.

1.2 مفهوم الصيرفة التقليدية:

التعريف المعتمد في الجزائر

فرق قانون النقد والقرض في الجزائر بين المصرف والمؤسسات المالية في المواد 70 و 71 من الأمر
رقم 03-11 "البنوك مخولة دون سواها القيام بجميع العمليات المبنية في المواد 66 الى 68 بصفة مهنتها
العادية، بينما لا يمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من العموم ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت
تصرف زبائنها وبإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى (الأمر 03-10، 2003، صفحة 12)، تعتبر
المصارف التجارية أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية إجراء العمليات المبنية في المواد 110 الى 113 من
قانون النقد والقرض (قانون النقد والقرض 90/10 و الصادر 14/أبريل 1990، 1990، الصفحات
532-533) وهي:

* تلقي الودائع من الجمهور.

* منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

* توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

نخلص الى أن المصرف التقليدي لا يخرج عن كونه مؤسسة مالية ائتمانية غير متخصصة تتمثل مهمتها في المعاملات المالية التي تشمل تلقي وجمع الودائع من المودعين وتقديم القروض والتسهيلات الى الأفراد والمؤسسات مع ضمان إعادة الودائع لأصحابها عند الطلب. والمصرف التقليدي يعتمد على الفرق بين الفائدة التي يحصل عليها من المقترضين والفائدة التي يدفعها للمودعين في تحقيق عوائده.

2.2 تعريف الربحية المصرفية:

إن كلمة الربحية Profitability تتكون من كلمتين هما Profit الربح ويعني الدخل المتحقق من خلال ممارسة نشاطات الأعمال خلال فترة زمنية معينة و Ability تعني القدرة وتشير الى قدرة المصرف على توليد الأرباح، وقوة الأداء التشغيلي والمالي له، وتعرف مجتمعة على أنها قدرة استثمار معين على كسب عائد من استخدامه (Zala V.S, 2011, p. 65)، وتعد الربحية مؤشرا واضحا في السوق المصرفية تعبر عن الوضع التنافسي للمصرف وجودة ادارته وقدرته على تحمل المخاطر وزيادة رأس ماله (Van & Sonja, 2003, p. 81).

يعرف الباحثان الربحية في المصارف التقليدية على أنها مصطلح نسبي يعبر عن العلاقة بين النتائج المتحققة والوسائل المستخدمة في تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، فهي بمثابة المقياس للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج من خلال استغلال الوسائل المتاحة استغلالا أمثل.

3.2 مؤشرات الربحية المصرفية:

يتوقف نمو واستمرار المصارف التقليدية على مدى تحقيقها للأرباح بالدرجة الأولى، وتقاس ربحية المصرف التقليدي عن طريق جملة من المؤشرات والنسب المالية التي تسمح بقياس قدرته على خلق عائد نهائي على الأموال المستثمرة، وفيما يلي أهم النسب المالية المعبرة عن الربحية المصرفية والمعتمد في أغلب الدراسات السابقة:

مؤشر العائد على الاستثمار (Return on investment (ROI): ويطلق عليه أيضا معدل العائد على الأصول (Return on Asset (ROA) ويستند هذا المعيار في قياس الربحية الى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق العائد ويعرف على أنه قدرة الاستثمار المعين على تحقيق

عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المصرف على تحقيق الأرباح نتيجة استخدام الأصول في نشاطه الأساسي ويتم احتسابه من خلال المعادلة التالية (العامري، 2013، صفحة 88):

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = (\text{صافي النتيجة بعد الضريبة} / \text{اجمالي الموجودات}) \times 100\%$$

مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): يقصد بمعدل العائد على حقوق الملكية مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحمله المخاطر وهو يستند الى مفهوم الربح الشامل (قريشي، 2005، صفحة 60) كما تقيس هذه المعادلة كل وحدة نقدية من أموال الملكية، ويمثل العائد للملاك قبل التوزيعات لذلك يعتبر المعدل الأعلى أفضل بالنسبة للمصرف الإسلامي لأنه يعني زيادة الأرباح المحتجزة أي زيادة حقوق الملكية.

ويقاس من خلال المعادلة التالية (قريشي، 2005، صفحة 65)

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = (\text{صافي نتيجة بعد الضريبة} / \text{اجمالي حقوق الملكية (المساهمين)}) \times 100\%$$

مؤشر هامش الربح MP: يفيد هذا المؤشر المصارف التقليدية دون المصارف الإسلامية من تحديد صافي هامش الربح المحقق خلال سنة مالية معينة من خلال مساهمة إجمالي الموجودات التي بحوزة المصرف وزيادته تعني زيادة الأداء المالي بالنظر الى زيادة تحقيق معدلات أرباح صافية أكبر بالنسبة للإجمالي الإيرادات وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على قدرة المصرف على خفض التكاليف والضرائب (سمرد، 2021، صفحة 39) والذي يقاس وفق المعادلة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \text{صافي النتيجة بعد الضريبة} / \text{الناتج الصافي (الإيرادات)}$$

مؤشر منفعة الأصول AU: يحسب بقسمة إجمالي الإيرادات الى إجمالي الأصول فهو مؤشر لقياس قدرة الأصول على تحقيق إيرادات المصرف وارتفاعها يعني قدرة أصول المصرف على المساهمة في إيراداته.

$$\text{AU} = \text{اجمالي الإيرادات} / \text{اجمالي الأصول}$$

4.2 الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

التعريف المعتمد في الجزائر:

تعتمد معظم التعريفات القانونية عموما إما معيار عدد العمال أو معيار رأس المال أو الجمع بينهما وهو المنهج الذي سلكه المشرع الجزائري حيث تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفق القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنص المادة الخامسة منه ما يلي (القانون رقم 02/17، 2017، الصفحات 5-6): "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات" تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

- تستوفي معيار الاستقلالية (معيار الاستقلالية: المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25 %) كما هو محدد في النقطة أدناه". عرفت المادة الثامنة من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسة المتوسطة بأنها "مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين أربع مائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايين دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري".

في حين عرفت المادة التاسعة من القانون المذكور سالف المؤسسة الصغيرة بأنها "مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربع مائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري".

4. المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية

الصيرفة التقليدية

يشمل هذا المحور على تقديم للمصرف BEA محل الدراسة، ثم اجراء دراسة قياسية على قيمة التمويلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.

1.3 تقديم البنك الجزائري الخارجي BEA:

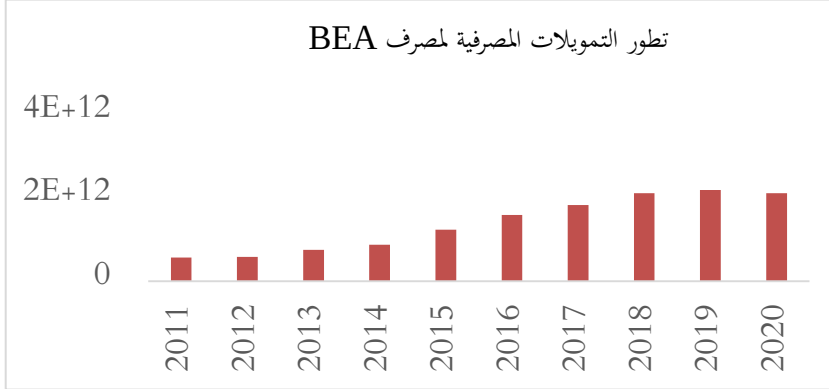
هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مر بعدة مراحل خلال تطوره، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض)، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، ويعتبر من المصارف الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن المرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988 كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الاعتمادات عن الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.

الجدول 01: تطور إجمالي التمويلات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصرف BEA

التمويل المصرفي	السنة	المصرف
564666803459	2011	BEA
580656858622	2012	BEA
751291690000	2013	BEA
877652593000	2014	BEA
1234797639435	2015	BEA
1589151710207	2016	BEA
1825633756064	2017	BEA
2112245392402	2018	BEA
2188027270669	2019	BEA
2114293603802	2020	BEA

المصدر: التقارير السنوية لبنك BEA

الشكل 01: التوزيع النوعي لتطور إجمالي التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: اعتمادا على الجدول 01

من خلال الشكل 01 نلاحظ وجود تطور مستمر لإجمالي التمويلات المصرفية للبنك الخارجي الجزائري بحيث قدرت إجمالي التمويلات لسنة 2011 بـ 564666803459 دج واستمرت في الزيادة لتصل الى أعلى قيمة خلال سنة 2019 بإجمالي التمويلات 2188027270669 دج وبالتالي نجد أن مجموع تمويلات المصرفية والمعبر عنها في الدراسة بالقروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الخارجي الجزائري في زيادة سنوية بصورة مستقرة وهو ما يؤكد الدور الذي تلعبه القروض المصرفية سواء القصيرة أو المتوسطة وحتى طويلة الأجل لمساهمة بقدر كبير في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أرباح المصرف.

2.3 الدراسة القياسية ومناقشة النتائج:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي على ربحية الصيرفة التقليدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2020) دراسة حالة مصرف BEA. حيث اعتمدت هذه الدراسة على نموذجين باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، لاختبار صحة الفرضيات الدراسة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الملكية للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الأصول للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر)، ويقيس كل نموذج أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وعليه يمكن صياغة النموذجين في المعادلتين التاليتين:

- أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشر العائد على حقوق الملكية:

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 CR + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

- أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشر العائد على الأصول:

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 CR + \varepsilon_t \dots \dots (2)$$

علما أن:

CR: قروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

ROA: مؤشر العائد على الأصول

ROE: مؤشر العائد على حقوق الملكية

β_0, β_1 : معلمات النموذج

ε_t : الخطأ العشوائي

سوف يتم الاستعانة في هذه الدراسة ببرنامج 12 Eviews لتقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares)، وقد قمنا بإدراج النتائج الإحصائية بعد إدخال البيانات إلى البرنامج في الجدول 02.

ويوضح الجدول التالي مصادر والتعريف باسم البيانات المستخدمة في عملية التقدير

جدول 02: البيانات المستخدمة

المتغير	اسم المتغير	طرق حساب	المصدر
المتغير المستقل	CR	قروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)	تقارير السنوية لبنك BEA
المتغيرات التابعة	ROA	مؤشر العائد على الأصول	النتيجة الصافية بعد الضريبة/إجمالي الأصول
	ROE	مؤشر العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية بعد الضريبة /حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثان

1- النموذج الأول:

دراسة العلاقة بين القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومؤشر العائد على

حقوق الملكية

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 CR + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

1-1 مصفوفة الارتباط:

لتحديد طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر العائد على

حقوق الملكية تم الاعتماد على حساب معامل الارتباط بينهما.

الجدول 03: معامل الارتباط بين القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومؤشر العائد على

حقوق الملكية

	ROE	CR
ROE	1.000000	0.880375
CR	0.880375	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

أظهرت نتائج الجدول 03 قوة الارتباط الإيجابية بين القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة) والعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.88)، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

تقدير نموذج الدراسة المقترح

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول 04: تقدير نموذج الانحدار

Dependent Variable: ROE Method: Least Squares Date: 09/30/22 Time: 11:20 Sample: 1 10 Included observations: 10				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.051964	0.038840	1.337894	0.2177
CR	1.34E-13	2.56E-14	5.250235	0.0008
R-squared	0.775060	Mean dependent var		0.237662
Adjusted R-squared	0.746942	S.D. dependent var		0.100888
S.E. of regression	0.050751	Akaike info criterion		-2.946897
Sum squared resid	0.020606	Schwarz criterion		-2.886380
Log likelihood	15.73449	Hannan-Quinn criter.		-3.013284
F-statistic	27.56497	Durbin-Watson stat		1.715347
Prob(F-statistic)	0.000774			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بالاعتماد على الجدول 04 يمكن كتابة النموذج القياسي على الشكل الموالي:

$$y = 0.051964 + (1.34e - 13)x$$

$$t \quad (1.337894) \quad (5.25235)$$

$$R^2 = 0,77 \quad Obs = 10$$

اختبار المعنوية الفردية للنموذج المقدر:

بينت نتائج الجدول 04 أن القيمة الإحصائية T Student المحسوبة لمعلمة المتغير القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أكبر من القيمة الإحصائية T Student المجدولة، أي وجود أثر معنوي للمتغير القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تحديد تغيرات العائد على حقوق الملكية في الفترة المدروسة $\text{prob}=0.00$ كما بينت النتائج أن الحد الثابت غير معنوي إحصائيا.

• اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر:

تبين نتائج تقدير نموذج الانحدار أن قيمة احصائية لفيشر المحسوبة معنوية احصائيا ($P=0.000774$)، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تؤثر على مؤشر العائد على حقوق الملكية.

• تحليل القوة التفسيرية للنموذج المقدر:

تقدر قيمة معامل التحديد $R^2=0.77$ مما يعني أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) (X) يفسر 77.5% من التغير في مؤشر العائد على حقوق الملكية (Y). أما باقي النسبة المقدرة بـ 22.5% فهي تمثل متغيرات أخرى لم تدرس في النموذج.

• Durbin-Watson: أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار أن القيمة المحسوبة لاختبار دربن

واتسن قدرت بـ 1.71 وهي قريبة من القيمة 2، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي. ومنه يتبين من هذا النموذج أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تؤثر على مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة وفق علاقة طردية، بحيث إذا زادت القروض بوحدة واحدة فإن مؤشر العائد على حقوق الملكية ستزيد تقريبا بـ 1.34^e 13 وهي نتيجة ضعيفة رغم وجود علاقة طردية.

تشخيص النموذج

للتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية تم إجراء بعض اختبارات التالية:

- اختبار الارتباط الذاتي:

تتعدد اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ويعتبر اختبار ديرين-واتسن واختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM من أشهر هذه الاختبارات، وبعد التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال اختبار ديرين-واتسن يمكن التأكد كذلك من ذلك باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 05: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.164903	Prob. F(2,6)	0.8517
Obs*R-squared	0.521037	Prob. Chi-Square(2)	0.7707

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الجدول 05 أن قيمة الاحتمالية لفيشر المحسوبة تقدر $F(\text{prob}) = 0.8517$ وباحتمال 0.85 أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي الذي يؤكد اختبار ديرين-واتسن. وكذلك احتمال- R^2 يساوي 0.77 وأكبر من 5%، وهذا يعني أن النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

اختبار عدم ثبات التباين:

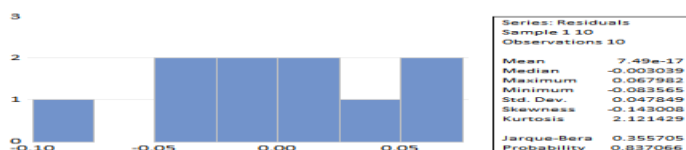
الجدول 06: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.004077	Prob. F(1,8)	0.9507
Obs*R-squared	0.005094	Prob. Chi-Square(1)	0.9431
Scaled explained SS	0.001828	Prob. Chi-Square(1)	0.9659

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الجدول 06 أن قيمة الاحتمالية لفيشر $F(\text{prob}) = 0.9507$ أكبر من مستوى
المعنوية 5% ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.
اختبار توزيع البواقي:

الشكل 02: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

لمعرفة طبيعة توزيع البواقي نستخدم اختبار Jaque-Bera حيث نلاحظ من خلال الشكل أدناه
أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jaque-Bera تساوي 0.83 وهي أكبر من 5%، هذا يعني أن
البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

بينت نتائج الشكل 02 لاختبار توزيع البواقي أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك-بيرا
Jaque-Bera تقدر بـ 0.83 أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .
النموذج الثاني:

دراسة العلاقة بين القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومؤشر العائد على
الأصول.

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 CR + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

مصفوفة الارتباط:

لتحديد طبيعة العلاقة بين التمويل بالقروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)
ومؤشر العائد على الأصول تم الاعتماد على حساب معامل الارتباط بينهما.

الجدول 07: معامل الارتباط القروض ومؤشر العائد على الأصول

	ROA	CR
ROA	1.000000	0.839996
CR	0.839996	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

أظهرت نتائج الجدول 07 قوة الارتباط الإيجابية بين القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومؤشر العائد على الأصول حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.83)، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

تقدير نموذج الدراسة المقترح

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول 08: تقدير نموذج الانحدار

Dependent Variable: ROA Method: Least Squares Date: 09/30/22 Time: 12:45 Sample: 2011 2020 Included observations: 10				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.007542	0.002052	3.675782	0.0063
CR	5.91E-15	1.35E-15	4.378725	0.0024
R-squared	0.705593	Mean dependent var	0.015723	
Adjusted R-squared	0.688792	S.D. dependent var	0.004658	
S.E. of regression	0.002681	Akaike info criterion	-8.828420	
Sum squared resid	5.75E-05	Schwarz criterion	-8.787903	
Log likelihood	46.14210	Hannan-Quinn criter.	-8.894807	
F-statistic	19.17323	Durbin-Watson stat	1.985669	
Prob(F-statistic)	0.002353			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بالاعتماد على الجدول 08 يمكن كتابة النموذج القياسي على الشكل الموالي:

$$ROA = 0.007542 + (5.91e - 15)CR$$

$$t \quad (3.675782) \quad (4.378725)$$

$$R^2 = 0,70 \quad Obs = 10$$

تحليل النموذج:

• اختبار المعنوية الفردية للنموذج المقدر:

- بينت نتائج الجدول رقم أن القيمة الإحصائية T Student المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية T Student المجدولة، أي أن كل معاملات النموذج المقدر معنوية prob=0.00.
- يتم قبول الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير المستقل، والتي تدل على وجود أثر معنوي للمتغير القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تحديد تغيرات مؤشر العائد على الأصول خلال الفترة المدروسة.

• اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر:

تبين نتائج تقدير نموذج الانحدار أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة معنوية احصائيا ($P=0.002353$)، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تؤثر على مؤشر العائد على الأصول.

• تحليل القوة التفسيرية للنموذج المقدر:

تقدر قيمة معامل التحديد $R^2=0.70$ مما يعني أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) (X) تفسر 70.55% من التغير في مؤشر العائد على الأصول (Y) أما باقي النسبة المقدرة بـ 29.45% فهي تمثل متغيرات أخرى لم تدرس في النموذج.

• Durbin-Watson: أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار أن القيمة المحسوبة لاختبار دربن

واتسن قدرت بـ 1.98 وهي قريبة من القيمة 2، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي. ويتبين من هذا النموذج أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تؤثر على مؤشر العائد على الأصول خلال الفترة المدروسة وفق علاقة طردية، بحيث إذا زادت القروض بوحدة واحدة فإن العائد على الأصول ستزيد تقريبا بـ $15-5.91^c$.

2-3 تشخيص النموذج

للتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية تم إجراء بعض اختبارات التالية:

الجدول 09: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.020424	Prob. F(2,6)	0.9799
Obs*R-squared	0.067620	Prob. Chi-Square(2)	0.9668

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الجدول 09 أن قيمة الاحتمالية لفيشر المحسوبة $F(\text{prob})=0.9799$ أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفيرية أي النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- اختبار عدم ثبات التباين:

الجدول 10: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

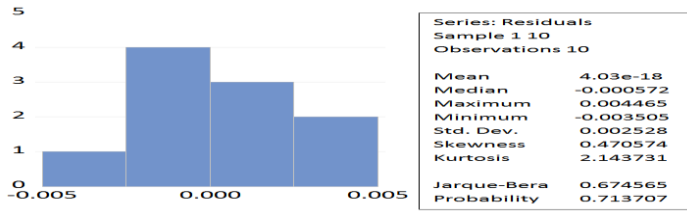
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.239012	Prob. F(1,8)	0.6380
Obs*R-squared	0.290098	Prob. Chi-Square(1)	0.5902
Scaled explained SS	0.106174	Prob. Chi-Square(1)	0.7445

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الجدول رقم (10) أن قيمة الاحتمالية لفيشر $F(\text{prob}) = 0.638$ أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود ثبات تباين بين الأخطاء.

- اختبار توزيع البواقي:

الشكل 03: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الشكل 03 لاختبار توزيع البواقي أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك-بيرا Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية الصيرفة التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2011-2020، من خلال إبراز المفاهيم الأساسية المتعلقة لكل من الصيرفة التقليدية والربحية المصرفية وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب النظري، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في الجانب التطبيقي بالاعتماد على برنامج Eviews 12 بهدف اختبار فرضيات الدراسة العلاقة الإحصائية بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على حقوق الملكية والعلاقة الإحصائية بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الأصول، حيث يقيس كل نموذج أثر تمويل التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعبّر عنه

في الدراسة بالقروض على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكشفت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن التمويل بالقروض يؤثر على مؤشر العائد على حقوق الملكية على خلال الفترة المدروسة وفق علاقة طردية، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، كلما زاد التمويل بالقروض بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر العائد على حقوق الملكية ستزيد تقريبا بـ $13-1.34^e$. وهذا راجع إلى حرص المصرف على بذل جهده في الاستغلال الأمثل لكل وحدة نقدية من أموال المساهمين لاستثمارها والعودة لهم بعوائد معتبرة مع الحرص على تحمل المخاطر بصورة عقلانية.
- أن التمويل بالقروض يؤثر على مؤشر العائد على الأصول على خلال الفترة المدروسة وفق علاقة طردية وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، كلما زاد التمويل بالقروض بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول ستزيد تقريبا بـ $15-5.91^e$. وهي نسب مقبولة عموما تدل على أن المصرف استطاع توليد عائد مقبول من أصوله ما يعكس الأداء الجيد في تحقيق عوائد من الأصول.

توصيات الدراسة:

- بناء على ما تم الوصول إليه من نتائج فقد تم اقتراح بعض التوصيات التالية:
- البحث على مجالات استثمار جديدة وإنشاء شركات تهدف لتنويع فرص الاستثمار، والدخول في مجالات جديدة وعدم الاكتفاء فقط بالخدمات المصرفية التقليدية أو الخدمات المصرفية الإسلامية في الإطار الضيق، كإنشاء صناديق استثمار إسلامية تقوم على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغ أكثر مرونة وحداثة وكذا جدية في متابعة التمويل وعوائده على الشركة المستثمرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. قائمة المراجع:

- Van, G., & Sonja, B. (2003). *Analyzing and Managing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk* (Vol. second Edition). united states of America.
- Zala V.S. (2011, 04 11). *Astudy of productivity and financial efficiency of textile industry of india*(Theses submitted for the degree of doctor of philosophy). Retrieved 06 06, 2022, from SHODHGANGA: <http://hdl.handle.net/10603/1944>
- الأمر 03-10. (27 غشت, 2003). الجريدة الرسمية.
- القانون رقم 02/17. (17 يناير, 2017). المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العدد 02. الجريدة الرسمية.
- قانون النقد والقرض 10/90، و الصادر 14/أبريل 1990. (18 أبريل, 1990). الجريدة الرسمية. العدد 16.
- محمد جموعي قريشي. (2005). تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية للفترة 1994-2000. مجلة الباحث، 03.
- محمد علي ابراهيم العامري. (2013). *الادارة المالية الحديثة* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- نوال سمرد. (2021). تجربة الأردن في العمل المصرفي الاسلامي من حيث كفاءة أداء البنوك الاسلامية- دراسة حالة البنك-. مجلة المنتدى والدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول.